JIU/REP/2005/8

تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

من إعداد

غوانغتينغ تانغ
محمد يوسف

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف، ٢٠٠٥

الأمم المتحدة

JIU/REP/2005/8

ARABIC
Original: English

تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

من إعداد

غوانغتينغ تانغ
محمد يوسف

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف، ٢٠٠٥

الأمم المتحدة، جنيف ٢٠٠٥

وفقـــاً لـــلمادة ١١-٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وضع هذا التقرير "في صورته النهائية بعد التشاور فيما بين المفتشين للتأكد من أن التوصيات الصادرة فيه تمثل الاتجاه الفكري العام للوحدة".

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
موجز تنفيذي		**v**
مقدمة	**١-١٥**	**١**
عرض عام	**١٦-٢٥**	**٤**
أولاً- المسائل المتعلقة بالسياسات الاستراتيجية	**٢٦-٣٦**	**٦**
مكانة أو منزلة الأمم المتحدة، وبخاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعلاقتها بالمؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية	**٢٦-٣٦**	**٦**
ثانياً- تمثيل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا	**٣٧-٤٣**	**٩**
ثالثاً- نهج المجموعات بوصفه آلية للمشاورات الإقليمية	**٤٤-٥٧**	**١١**
المسائل التنظيمية	**٤٩-٥٧**	**١٢**
رابعاً- دور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	**٥٨-٦٤**	**١٤**
خامساً- دور مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق	**٦٥-٦٦**	**١٧**

المرفقات

الأول-	أمثلة على الوجود الإقليمي ودون الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا: (البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيدو، وبرنامج الأغذية العالمي)	**١٨**
الثاني-	أمثلة على الجماعات الاقتصادية الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والجماعية الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)	**٢١**
الثالث-	المجموعات/المجموعات الفرعية لمشاورات الأمم المتحدة الإقليمية بشأن الشراكة الجديدة	**٢٣**

موجز تنفيذي

الهدف:

تحديد العوامل التي تعوق التعاون الإقليمي الفعال بين وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا، وبخاصة من خلال اجتماعات التشاور الإقليمية التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واقتراح تدابير محددة لتعزيز التنسيق والتعاون الفعالين، دعماً للشراكة الجديدة من أجل أفريقيا.

النتائج الرئيسية والتوصيات

ألف- يوجد توافق عام في الآراء على أنه نظراً للحاجة الماسة إلى ترتيبات مؤسسية لإدارة عملية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في ظل الهياكل القائمة بمفوضية الاتحاد الأفريقي، ينبغي فتح حوار استراتيجي في أقرب فرصة عن طريق إجراء مشاورات سنوية بين منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بغية تحديد ومتابعة إعداد إطار للتعاون المؤسسي بين الكيانين المذكورين، وهما منظومة الأمم المتحدة من جهة، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي من الجهة الأخرى، بما فيها أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

التوصية ١

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدعو الاتحاد الأفريقي بصفة دورية، بما في ذلك أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إلى حضور اجتماعات التشاور السنوية، بغية ضمان التنسيق والتعاون الفعالين بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

باء- بعد بحث متأن للوضع فيما يتعلق بتمثيل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فضلا عن الحالة المؤسسية الأفريقية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تبين أن بعض المكاتب الإقليمية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القائمة ظل كل منها يضطلع بما له من أدوار دعماً لمهامه وولايته الخاصة. والجدير بالذكر أن مناط تركيز ونطاق ولايات هذه المنظمات يختلفان من منظمة إلى أخرى. ومن ناحية أخرى، فالحقيقة الواقعة هي أن عددا مناسبا من المؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية لديها ولايات متداخلة وتوزيعا جغرافيا مختلفا.

التوصية ٢

تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام ما يلي:

`١` إجراء دراسة مستقلة بشأن ما يمكن أن يتحقق من فوائد من إنشاء مجمعات إقليمية ودون إقليمية للجهات التي تمثل منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، باعتبار ذلك جزءا من استراتيجية نظام وجودها في أفريقيا، مع مراعاة اختلاف التركيبة الجغرافية للمؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية؛

`٢` استعراض الخريطة المؤسسية لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، توخياً لتجنب الازدواجية والتداخل، وتقليل التكاليف، وبوجه أعم، تحسين الاتساق على صعيد السياسات والعمليات.

جيم- أعربت بعض منظمات الأمم المتحدة عن الكثير من التشكك في مدى فائدة وصلاحية ترتيب التجميع، باعتباره ترتيبا موروثا عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا على صعيد المنظومة، والحاجة إلى مواصلة وتحسين العمل وفقا لاحتياجات الشراكة الجديدة وأولوياتها. والواقع هو أنه لكي يستفيد الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أي استعراض مهم للمجموعات أو تحسين لتوافقها، ينبغي أن يجرى هذا الاستعراض في سياق تغيير في موقف النظام، يحسِّن الدعم الموجه لتنمية أفريقيا ومؤسساتها الإقليمية ودون الإقليمية. ولذلك، ينبغي أن يكون جزءا، بل ونتاجا للحوار الاستراتيجي المطلوب في التوصية ١ بهذا التقرير.

التوصية ٣

ينبغي أن يصدر الأمين العام تعليمات إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالقيام، عن طريق التشاور مع الشراكة الجديدة/الاتحاد الأفريقي وفي أقرب وقت ممكن، باستعراض لكفاءة ترتيب التجميع، كجزء من اجتماعات التشاور السنوية المنصوص عليها في التوصية ١، وإفادته عن ذلك قبل عقد المشاورات السنوية المقبلة في عام ٢٠٠٦.

دال- يبدو أن انعدام الثبات في التمثيل أثناء اجتماعات التشاور الإقليمية واحد من المسائل التنظيمية التي تؤثر على أعمال المجموعات. وبالنظر إلى ما للشراكة الجديدة من مكانة كبيرة في أعمال وكالات الأمم المتحدة، ينبغي أن يتضمن هذا التمثيل مسؤولين من الوكالات يضطلعون تحديداً بتنسيق الأنشطة المتصلة بالشراكة الجديدة.

التوصية ٤

ينبغي للأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يطلب إلى الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة المعنية أن يضمنوا الاقتصار في إيفاد من يحضرون اجتماعات التشاور السنوية على المسؤولين المنوط بهم إجراء المشاورات وأنشطة التنسيق الإقليمية المتصلة بالشراكة الجديدة داخل منظماتهم، دون غيرهم.

هاء- أثيرت مخاوف تنظيمية الطابع فيما يتعلق بجدول أعمال اجتماعات التشاور الإقليمية ومختلف المجموعات، وجدول اجتماعاتها. ووُضع تركيز كبير على الحاجة إلى توفير الثبات والقابلية للتنبؤ لاجتماعات المجموعات، وذلك بطريقة تضمن عدم تحميل أعباء إضافية على القدرة المحدودة لمنظمات الأمم المتحدة وشركائها الأفارقة المشاركين والمهتمين بأنشطة أكثر من مجموعة واحدة بسبب تداخل الاجتماعات.

التوصية ٥

ينبغي لجميع الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة أن يضمنوا قيام منظمي اجتماعات كل مجموعة، عن طريق التشاور والتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائهم المؤسسيين الأفارقة المعنيين، بإعداد جدول اجتماعات واضح وقابل للتنبؤ لمجموعاتهم ومجموعاتهم الفرعية، وتوفير آلية متابعة لتنفيذ القرارات المتخذة.

واو- ثمة توافق عام في الآراء داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن القيمة المضافة الرئيسية لترتيب التجميع دعماً للشراكة الجديدة وتنمية أفريقيا ينبغي أن تكون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. غير أنه لكي تكون هذه القيمة المضافة حقيقية، ينبغي أن تتجاوز المجموعات كونها مجرد منتديات للمناقشة وتبادل المعلومات، كما هي عليه الآن في معظمها.

التوصية ٦

ينبغي للأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يطلب إلى الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة المعنية أن يضمنوا قيام كل مجموعة بالتركيز الواجب على عملها بشأن عدد ضئيل من برامج/مشاريع الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية المشتركة، يتم تحديده بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة، والشركاء المؤسسين الأفارقة الآخرين.

زاي- يتزايد التأكيد على الحاجة إلى اتباع نُهج مبتكرة في تعبئة الموارد أو الأموال الأولية اللازمة للبرامج/المشاريع المشتركة. وينبغي بذل جهود واعية و/أو اتخاذ تدابير واعية لضمان إدماجها في عمليتي التخطيط والميزنة في كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة.

التوصية ٧

ينبغي للجمعية العامة والهيئات التشريعية التابعة لجميع منظمات الأمم المتحدة المعنية أن تزيد كثيراً من دعمها للبرامج/المشاريع المتفق عليها التي تنفذها المجموعات المشتركة. وينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين أن يوفر توجيهات سياساتية واضحة التفاصيل لضمان الاتساق والتنفيذ الفعال لهذه التوصية.

حاء- إن الحاجة إلى تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ممارسة دورها الريادي في تنسيق أعمال وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، كما طُلب ذلك في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ (المرفق الثالث، الفقرة ١٣)، وإلى التحول من مجرد جهة تدعو إلى عقد المشاورات الإقليمية إلى جهة تتولى التنسيق الاستراتيجي لا يمكن أن تستوفى حقها من التأكيد. ومن هنا تظهر حاجة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز قدرتها على رصد وتحليل أعمال المجموعات وأنشطتها.

التوصية ٨

ينبغي أن يتخذ الأمين العام التدابير المناسبة لتعزيز قدرات الموارد البشرية داخل مكتب تنسيق السياسات والبرامج التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالسعي إلى إعادة توزيع موظفين من وكالات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى، بغية تعزيز قدرة اللجنة على تحقيق الفعالية والكفاءة في تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، فضلا عن بقائها على اتصال مستمر مع الكيانات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

طاء- توجد وجهة نظر عامة تتمثل في أنه بما أن الشراكة الجديدة مبادرة يقودها ويمتلكها ويديرها الاتحاد الأفريقي، ولضمان ملكية أفريقيا لبرنامج الشراكة الجديدة، ينبغي أن تعقد كافة الاجتماعات المدعو إليها في إطار ترتيب المجموعات تحت رئاسة مشتركة من ممثلين عن مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة، مع اضطلاع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور أمانة جميع اجتماعات المجموعات، وبتوفير آلية متابعة للتنفيذ الفعال للقرارات المتخذة في هذا الشأن. وينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرهما من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة تقديم الدعم اللازم لبناء القدرات من أجل كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة في هذا الشأن.

التوصية ٩

ينبغي للأمين العام أن يضمن لكافة الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار ترتيب المجموعات رئاسة مشتركة بين ممثل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وآخر من أمانة الشراكة الجديدة، وأن يضمن إنشاء آلية لمتابعة وتنفيذ جميع القرارات المتخذة في تلك الاجتماعات في أقرب وقت ممكن.

ياء- يتطلب تنفيذ المهام والتدابير المذكورة أعلاه، كوسيلة مقترحة لتحسين فعالية وكفاءة ترتيب المجموعات الحالي، موارد كافية على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدمها. وينبغي لهذه اللجنة أن تقدم تقريرا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجمعية العامة بشأن التدابير الخاصة المتخذة لتعزيز قدرتها على التنسيق دعماً للشراكة الجديدة ولتحسين كفاءة وفعالية ترتيب المجموعات، مع مراعاة التدابير المقترحة في هذا التقرير.

التوصية ١٠

ينبغي للجمعية العامة أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في موعد لا يتجاوز دورتها الحادية والستين عن الجهود المبذولة والتدابير المتخذة، بما في ذلك ما يتم منها بدعم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لتعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنسيق أعمال تلك الوكالات في أفريقيا.

مقدمة

١- نص قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بمنظومة الأمم المتحدة، في الفقرة ٢٠، على جملة أمور منها أنه ينبغي للجان الإقليمية، واضعة في اعتبارها الاحتياجات والظروف الخاصة لمنطقة كل منها، أن تمارس قيادة المجموعة والنهوض بمسؤولية التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي. وتستطيع هذه اللجان أن تدعو إلى عقد اجتماعات دورية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بغرض الارتقاء بمستوى تنسيق أنشطة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة في منطقة كل منها. ويدعو هذا الدور الذي تضطلع به اللجان الإقليمية، متمثلاً في قيادة المجموعة، إلى عقد اجتماعات دورية بين الوكالات في كل منطقة بغية تحسين التنسيق فيما بين برامج عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تلك المنطقة.

٢- وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٥١/٤٦ الذي أنشأ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولما كانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واحدة من اللجان الإقليمية الخمس التي أنشأتها الأمم المتحدة لغرض تنسيق أنشطة منظماتها العاملة في أفريقيا، فقد اضطلعت بدور قيادي في مجال ضمان تنفيذ خطة عمل فعالة على نطاق المنظومة تضم أولويات البرنامج كما حددتها الجمعية العامة وأيدتها.

٣- وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ رحب المجلس في المرفق الثالث من هذا القرار بالجهود التي بذلها الأمين العام لتحسين التنسيق داخل وكالات الأمم المتحدة، ودعا إلى عقد مشاورات بصورة دورية بين وكالات الأمم المتحدة. وقد عقدت السلسلة الأولى من اجتماعات التشاور في عام ١٩٩٩ في خمس مناطق تحت رئاسة نائب الأمين العام، وصار يدعو إلى عقدها اعتباراً من عام ٢٠٠٠ كل أمين تنفيذي للجان الإقليمية الخمس.

٤- وعقب الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي خلص إلى جملة أمور منها أن البرنامج الجديد لم يكن له تأثير على أرض الواقع منذ بدئه حتى إجراء الاستعراض المذكور، اتخذت الجمعية العامة القرارين ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، و٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اللذين أنهيا برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

٥- وعلاوة على ذلك، أيد القرار ٧/٥٧ توصيات الأمين العام بأن تصبح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الإطار الذي ينبغي أن يركز المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، جهوده فيه من أجل تنمية أفريقيا. وباعتبار البرنامج برنامجاً للاتحاد الأفريقي، فقد حث القرار أيضاً المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تنظيم الدعم للبلدان الأفريقية وفقاً لمبادئ وأهداف وأولويات الشراكة الجديدة.

٦- وقد عقد اجتماع التشاور الإقليمي الثالث لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في أديس أبابا. ومن بين ما حققه الاجتماع، اتفق على أن تشكل الشراكة الجديدة، التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، إطاراً ورؤية لمنظومة الأمم المتحدة تهدف إلى تحسين الاستجابة الجماعية عند تناول التحديات التي تواجهها أفريقيا. وفي البداية، جرى تحديد عدة مجالات مواضيعية، وأنشئت خمس مجموعات متخصصة للعناية بهذه المجالات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ أثناء الدورة الرابعة لاجتماع

التشـــاور الإقلـــيمي، بوصفها آلية مشتركة بين الوكالات لتحسين التنسيق. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٤، ظهر ما مجموعـــه ٧ مجموعات مواضيعية متخصصة مشتركة بين الوكالات في سياق المشاورات الإقليمية، تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كأداة رئيسية لتعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا.

٧- وفي محاولة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لضمان التنفيذ الفعال لولايتها التشريعية في مجال تنسيق أنشطة وكـــالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، فضلاً عن إبراز المشاكل والصعوبات التي تؤثر على دورها الرائد نحو تحقـــيق هـــذه الغاية، اقترحت اللجنة في نهاية عام ٢٠٠٣ أن تبحث وحدة التفتيش المشتركة الترتيبات القائمة المشـــتركة بين الوكالات والمعدة من أجل التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، بغية تحديد العوامل التي تعوق التنسيق الفعال على ذلك الصعيد، واقتراح تدابير لتعزيز فعالية وتأثير تلك الترتيبات على أعمال الأمم المتحدة في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، أبرزت أيضاً تقارير الأمين العام المتعلقة بدعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة عدة تحديات وقيود تواجهها في دعم الشراكة الجديدة[(١)].

٨- وفي تمـــوز/يوليه ٢٠٠٤، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق منظومة الأمم المتحدة باستخدام آليات التنسيق المـــتاحة حالـــياً عـــلى كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري لتعزيز التوافق بين السياسات دعماً للشراكة الجديدة. كما دعت اللجنة إلى مواصلة تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة عبر القيام، في جملة أمور، بتشجيع التآزر بين المجموعات المواضيعية، وإدماج مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمنظور الجنساني، وحقـــوق الإنسان في صلب جميع أنشطة المجموعات، وزيادة الدعم المقدم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديـــدة مـــن أجـــل تنمية أفريقيا، وزيادة توضيح أدوار ومسؤوليات مختلف الوكالات العاملة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا.

٩- وأمام هذا الوضع، قررت وحدة التفتيش المشتركة استعراض القضايا والمخاوف المذكورة أعلاه، وإعداد هـــذا التقرير بهدف تقديم توصيات محددة وملموسة بشأن التدابير الإضافية الرامية إلى تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة. وفي حين أن المفتشين يعترفان بأن مبادرة الشراكة الجديدة، ومن ثم عملية الدعـــم التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، لا تزال في مرحلة مبكرة نسبيا، فإنهما يأملان أن يكون لتوجيه عناية الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة عند هذه المرحلة إلى المسائل المذكورة في هذا التقرير ما يقدم قيمة مضافة إلى هذه العملية وتجنب إصابة الجمعية العامة بخيبة أمل أخرى محتملة خلال السنوات القليلة المقبلة.

١٠- وقام المفتشان، أثناء إعداد استنتاجاتهما وتوصياتهما، باستعراض ما أصدرته وقدمته إليهما منظمات الأمم المتحدة من وثائق وتقارير ذات صلة بالموضوع، وأجريا مقابلات مع أكثر من ٥٠ مسؤولاً، من بينهم مسؤولون من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وممثلاً عن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها في أديس أبابا ونيروبي وجنوب أفريقـــيا، وفي المقـــر. كما التقيا مع مسؤولين من الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا وفي أمانة الشراكة الجديدة في جوهانسبورغ بجنوب أفريقيا.

١١- ومن المسائل التالية ما تم التطرق إليه في الوثائق التي استعرضها المفتشان، وما أخطرهما بها عدة مسؤولين، ومـــا لاحظـــه منها المفتشان من خلال مختلف اللقاءات. ولاحظ المفتشان أنه في حين أن وكالات الأمم المتحدة تعـــترف ببعض التحديات والقيود التي تعترض منظومة الأمم المتحدة في دعمها للشراكة الجديدة، ولا سيما من

---

(١) انظر E/AC.51/2004/6.

خـــلال الترتيـــبات المؤسسية الإقليمية القائمة، وأن هذه التحديات والقيود تظهر في عدة وثائق، فإن المقترحات المقدمة لتناولها إما غائبة أو مفرطة في التعميم. وشدد المفتشان على الحاجة إلى إجراءات ملموسة ومحددة الآجال لتناول التحديات والقيود التي اعترفت بها المنظومة أو التي أثيرت في هذا التقرير.

١٢- كما أكد المفتشان أن المسائل المثيرة للقلق المطروحة في التقرير ليست جامعة. وهما يدركان أن المسؤولية الرئيســـية عـــن نجاح مبادرة الشراكة الجديدة وتجنبها لمصير المبادرات العديدة السابقة لها تقع على عاتق البلدان الأفريقـــية نفســـها، مع مساندة المجتمع الدولي بكامله لها. وفي هذا السياق، يمكن أن يكون دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة في أحسن تقدير حافزاً مهماً للنجاح.

١٣- ولهذا، ركز المفتشان على إبراز المسائل التي يعتقدون أن لها تأثيرا مهما ومباشرا على العمل التعاوني الذي تجـــريه وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا، وبصفة رئيسية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأثناء قيامهما بذلك، لم يحللا أعمال وأنشطة كل مجموعة على حدة، ولكنهما ركزا على قضايا الترتيبات السياساتية والمؤسسية.

١٤- وفي حين أن المفتشين يقدران تماماً الإسهامات البالغة التي قدمتها كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المـــتحدة من أجل دعم الشراكة الجديدة، فإنهما يودان أن يبينا بوضوح أن هذا التقرير ليس تقريراً عن الشراكة الجديـــدة في حد ذاتها، وإنما هو تقرير عن الدور الذي تضطلع به تحديداً كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة. وهـــو بالأحـــرى تقرير عن دور اللجنة الاقتصادية الأفريقية في تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، بغرض تقديم دعم على نطاق المنظومة للشراكة الجديدة على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي.

١٥- ويود المفتشان أن يعربا عن تقديرهما لكل من ساعدهما في إعداد هذا التقرير.

عرض عام

١٦- ظـــل مفهـــوم التنسيق والتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة على مر السنين عنصراً مهماً في الجهود الرامية إلى جعل أعمال هذه الوكالات في أفريقيا أكثر فعالية وكفاءة. ولقد ظلت الجمعية العامة بالفعل تولي أهمية كـــبيرة لهذه المسألة بعينها. فاعتمدت عدداً من القرارات التي تحث وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا على تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها، بغية تحقيق أثر أكبر والارتفاع بكفاءتها في تنفيذ الولاية المنوطة بكل منها.

١٧- وبدءاً من منظور برنامج عمل الأمم المتحدة لإنعاش وتنمية الاقتصاد الأفريقي ١٩٨٦-١٩٩٠، المعتمد عملاً بقرار الجمعية العامة S-13/2 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦، وحتى برنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا، الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وما بعـــده، بذلـــت الأمم المتحدة جهوداً هائلة وواعية لتنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا. وقد حدث هذا سعياً إلى تهيئة بيئة دولية مواتية لتمكين بلدان القارة من التغلب على آثار الركود الاقتصادي المتزايد.

١٨- ورغم مرور عقود بذلت فيها البلدان الأفريقية وشعوبها جهوداً دؤوبة، ورغم العديد من المبادرات الإنمائية الأفريقية التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها الآخرون في التنمية، لم يتحقق إنجاز جلي الوضوح يمكن أن يُفتخر به. وباسترجاع تطور الأحداث، يتضح أن هذا الوضع المؤسف يدعو إلى مواصلة إعادة التفكير بجدية، لا فيما بين البلدان الأفريقية فحسب، وإنما أيضاً مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما بين الشركاء في التنمية العاملين في أفريقيا.

١٩- وبالتالي، كانت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة، التي أيدها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأول في تموز/يوليه ٢٠٠٢) واحدة من النتائج الرئيسية لعملية إعادة التفكير هذه التي اتُخذت بمبادرة من القادة الأفارقة أنفسهم. وقد أشادت الجمعية العامة بهذه المبادرة في إعلان اعتُمد بالقرار ٢/٥٧ بوصفها "مبادرة تخضـــع لقـــيادة وملكية وإدارة أفريقية"، و"برنامجاً للاتحاد الأفريقي يجسد رؤية جميع حكومات أفريقيا وشعوبها والتزامها بالسلام والتنمية".

٢٠- ومن النتائج الأخرى لعملية إعادة التفكير الكبرى هذه التقييم المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجـــل التنمـــية في أفريقيا في التسعينات الذي أجراه فريق مكون من اثنتي عشرة شخصية بارزة، بناء على طلب المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩١، من أجل الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد. وعقب هذا الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد، اللذين خلصا، في جملة أمور، إلى أن البرنامج الجديد لم يكن لـــه تأثير على أرض الواقع منذ بداية تنفيذه حتى إجراء الاستعراض، قررت الجمعية العامة في قرارها ٧/٥٧ إنهاء البرنامج الجديد.

٢١- وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى الدروس المستفادة من الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد، أيَّد هذا القرار الصادر عن الجمعية العامة توصية الأمين العام بأن تكون الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا "الإطار الذي ينبغي أن يركز المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، جهوده فيه من أجل تنمية أفريقيا". وطلب كذلك القرار من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم في حدود ولاية كل منها "بمواءمة أنشطتها في أفريقيا مـــع أولويـــات الشراكة الجديدة" فضلاً عن "تنظيم أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجموعات مواضيعية تشمل

المجـــالات ذات الأولوية في الشراكة الجديدة، مع الحث على تعزيز هذه العملية كوسيلة لتعزيز الاستجابة المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة دعماً للشراكة الجديدة".

٢٢- وبخـــلاف الكـــيان السابق، يتمثل الاتحاد الأفريقي في منظمة إقليمية مكرسة لمتابعة التعاون والاندماج الإقليمـــيين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، رحبت الجمعية العامـــة بالشراكة الجديدة بوصفها مبادرة تخضع لقيادة وملكية وإدارة الاتحاد الأفريقي. وهذه التطورات الكبرى أنشأت بيئة أفريقية جديدة ووضعاً جديداً يتعين على منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الاقتصادية الأفريقية، أن تتكيف معهما. لا بد إذن من تغيير منطق التعامل مع المؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية من جانب العديد من منظمات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٣- وترتـــبط مكانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصفة خاصة ارتباطاً كبيراً بشراكتها ودورها داخل أفريقيا. وانعدام الحوار الذي لاحظه المفتشان بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي لن يخدم اللجنة في اضطلاعها بدورها الرائد داخل منظومة الأمم المتحدة ولا في التواصل مع شركائها الآخرين في أفريقيا. ومن ناحية أخرى، فقـــد أعرب مسؤولون من أمانة الشراكة الجديدة عن قلقهم إزاء كثرة الجهات التي يتخاطبون معها من منظومة الأمـــم المتحدة، وإزاء العبء الذي يشكله ذلك الوضع على طاقتهم. والأهم من ذلك هو شعور غالبية موظفي أمانـــة الشـــراكة الجديـــدة بأن عدم وجود آلية متابعة للقرارات المتخذة أثناء اجتماعات المجموعات يمنع غالبية أصحاب المصلحة من فهم الفوارق الدقيقة بين القضايا التي تتناولها هذه القرارات على الصعيد الإقليمي، وما هو متوقع منهم في إطار الجهود المشتركة الرامية إلى تنفيذ هذه القرارات.

٢٤- ومـــن أهـــم مهام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ضمان تحسين التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ومـــنظمات القارة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية) من أجل التنفيذ الفعـــال للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولذلك يوجد احتياج واضح إلى نهج يتحلى بالمزيد من التضافر والاتساق من جانب منظومة الأمم المتحدة بكاملها ومن جانب اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا على نحوٍ خاص تجاه الهيئات والمؤسسات الأفريقية الإقليمية. كما أن هناك حاجة إلى إقامة حوار استراتيجي وتحديد ومتابعة إطار عمل من أجل التعاون المؤسسي بين منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من جهة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بما فيها أمانة الشراكة الجديدة، من الجهة الأخرى.

٢٥- ولقـــد بحث المفتشان عن كثب قدرة اللجنة الاقتصادية الأفريقية على ضمان التنسيق الفعال فضلاً عن كفـــاءة نهـــج المجموعـــات كآلية لتحسين التنسيق داخل وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، وقدما بعض التوصيات الملموسة الرامية إلى تحسين هذه الآلية من أجل الارتقاء بنوعية وكفاءة الدعم الذي تقدمه المنظومة إلى الشراكة الجديدة.

أولاً – المسائل المتعلقة بالسياسات الاستراتيجية

مكانة أو منزلة الأمم المتحدة، وبخاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعلاقتها بالمؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية

٢٦- أعطت وثيقة تأسيس الاتحاد الأفريقي التي اعتمدت في لومي في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، إشارة الانطلاق لعملية تحول منظمة الوحدة الأفريقية من منتدى سياسي بالأساس إلى منظمة معنية بالعمل من أجل التعاون والاندماج الإقليميين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وبعد مضي سنة، أي في تموز/يوليه ٢٠٠١، اتفق مجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية في اجتماع لوساكا على إنشاء الاتحاد الأفريقي. وفي الدورة نفسها، أقر المجلس كذلك المبادرة الأفريقية الجديدة التي تحولت منذ ذلك الحين إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٢]. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالشراكة الجديدة بوصفها مبادرة تخضع لقيادة وملكية وإدارة الاتحاد الأفريقي[٣].

٢٧- وقد هيأت هذه التطورات الهامة بيئة أفريقية جديدة ووضعاً جديداً في أفريقيا تحتاج منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى التكيف معهما. ورغم اعتراف المنظومة المعلن بدورها الجديد في دعم المبادرات التي تملكها أفريقيا وتقودها[٤] لاحظ المفتشان أن هناك حاجة إلى تغيير في منطق التعامل مع المؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية من جانب العديد من منظمات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٨- وفي هذا السياق، يشير المفتشان إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكد أن دور اللجان الإقليمية بوصفها جزءاً من التكوين المؤسسي لكل منطقة منها يدعو إلى إقامة تعاون وثيق بين اللجان والهيئات الإقليمية الأخرى المختصة، بغية تعزيز أوجه التآزر والتكامل فيما بين برنامج عمل كل منها. وقد شُجعت اللجان الإقليمية على تكثيف تعاونها وتبادلها للمعلومات بانتظام مع الهيئات والمؤسسات والشبكات الإقليمية المختصة، وضمان تركيز الاجتماعات التي تعقدها هذه الهيئات على مسائل محددة يستحسن اتباع نهج إقليمي منسق تجاهها[٥].

٢٩- ويود المفتشان أن يشددا لذلك على أن مكانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بصفة خاصة، مرتبطة ارتباطاً كبيراً بشراكتها ودورها في مجمل عملية التنمية الاقتصادية داخل أفريقيا. وفي حين أن من الأفضل، بل وينبغي، تناول العلاقة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية في الإطار الأوسع لعلاقة منظومة الأمم المتحدة وشراكتها مع تلك الهيئات والمؤسسات، فإن على اللجنة

---

(٢) E/AC.51/2002/8، الفقرة ٢٢.

(٣) قرار الجمعية العامة ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(٤) على سبيل المثال، أعلن مجلس رؤساء التنفيذيين المعنيين بالتنسيق (لجنة التنسيق الإدارية سابقاً) ٣ توجيهات أساسية متصلة بالسياسات: يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تتوخى الحذر في إطلاقها لمبادرات جديدة؛ وأن تتحد في دعم المبادرات التي تمتلكها أفريقيا وتقودها؛ وأن تركز على التنسيق فيما بين الوكالات على الصعيد الإقليمي. انظر E/AC.51/2002/8، الفقرة ٢٦. وانظر أيضاً موجز استنتاجات لجنة التنسيق الإدارية في دورتيها العاديتين الأولى والثانية لعام ٢٠٠١ (ACC/2001/4 وACC/2001/5).

(٥) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٤٦؛ انظر E/1998/INF/3/Add.2.

الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها قائدة عملية التشاور الإقليمي في أفريقيا، مسؤولية خاصة في إدارة علاقتها مع الاتحاد الأفريقي وأمانة والشراكة الجديدة.

٣٠- فعلى سبيل المثال، يعتقد المفتشان أنه يمكن تحسين استخدام وتأثير الخدمات التقنية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالات البحث وتحليل السياسات والمساعدة التقنية إذا ما استندت أكثر إلى الطلب، وإذا ما تم تنفيذها بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الأفريقية. وانعدام الحوار الذي لاحظه المفتشان فيما بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي والذي يبرهن عليه غياب ممثلي الاتحاد الأفريقي عن اجتماع التشاور الإقليمي السادس الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٤ في أديس أبابا، لن يخدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في اضطلاعها بدورها التنسيقي الرائد داخل منظومة الأمم المتحدة ولا في تواصلها مع الشركاء الآخرين في أفريقيا.

٣١- وينبغي أيضاً الإشارة إلى أنه في حين أن الطابع المؤسسي قد أضفي في حالات عديدة على التعاون القائم بين اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كلٍ في منطقته، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقات أو مذكرات التفاهم في هذا الشأن، فيبدو أن هذه العملية غائبة في حالة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية[٦]. وفي هذا السياق، يرحب المفتشان باعتزام الأمين العام، كما جاء في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (E/59/2005)، العمل بمذكرات تفاهم بين الأمم المتحدة وكل منظمة إقليمية، ودعوة هذه المنظمات إلى المشاركة في اجتماعات الهيئات التنسيقية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، عند الاقتضاء.

٣٢- وبالمثل، فكون مسؤولين من أمانة الشراكة الجديدة، قد أعربوا عن قلقهم إزاء تعدد الجهات التي يخاطبونها من منظومة الأمم المتحدة، وإزاء العبء الذي تشكله هذه الحالة على طاقتهم، فإن ذلك يؤكد ضرورة اتباع نهج أكثر تضافراً واتساقاً من جانب منظومة الأمم المتحدة بكاملها واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصفة خاصة تجاه الهيئات والمؤسسات الأفريقية الإقليمية. والأهم من ذلك هو أن المفتشان لاحظا أن غالبية مسؤولي أمانة الشراكة الجديدة يرون أن عدم وجود آلية متابعة للقرارات المتخذة أثناء المشاورات السنوية وكذلك أثناء اجتماعات المجموعات يمنع غالبية أصحاب المصلحة من فهم الفوارق الدقيقة بين القضايا التي تتناولها هذه القرارات على الصعيد الإقليمي، وما هو متوقع منهم في إطار الجهود المشتركة الرامية إلى تنفيذ هذه القرارات.

٣٣- ومن أهم مهام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ضمان تحسين التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ومنظمات القارة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية) من أجل التنفيذ الفعال للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. يوجد إذن، في هذا الصدد، احتياج واضح لإقامة حوار استراتيجي يحدد ويتابع إطاراً للتعاون المؤسسي فيما بين منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من جانب ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بما فيها أمانة الأونكتاد من الجانب الأخر.

---

(٦) قامت على سبيل المثال اللجنة الاقتصادية لأوروبا بإبرام اتفاقات مع كل من منظمة التعاون الاقتصادي الأسود في منطقة البحر، ومبادرة وسط أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا/ميثاق تحقيق الاستقرار. انظر E/2004/15، الفقرة ٧٥.

٣٤- وبالفعل، يؤكد تقييم للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة، كانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد قدمته أثناء اجتماع التشاور الإقليمي السادس أنه في حين أن بعض وكالات الأمم المتحدة كانت ناجحة على أساس ثنائي في التعامل مع أمانة الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في بعض المجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية في خطة العمل القصيرة الأجل التي أعدتها الشراكة الجديدة، فإن وكالات أخرى لا تزال تعمل على قيام الشراكة الجديدة بإيلاء العناية الواجبة للخط الذي تتبعه في أنشطتها. ويؤكد التقييم نفسه أيضاً أن الفجوة في القدرات الملاحظة على صعيد الشراكة الجديدة لم تمكن أمانتها دائماً من تلبية الطلبات العديدة لحضور اجتماعات التشاور.

٣٥- والمفتشان يدركان أن قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة تتطور كما تتطور علاقتهما. غير أن الشراكة الجديدة برنامج تابع للاتحاد الأفريقي، كما أشار إلى ذلك عن حق الأمين العام. فقد اعتمدت بوصفها برنامجاً تابعاً لمنظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا في عام ٢٠٠١. ومن ثم، فإن مسألة دمج الشراكة الجديدة في الاتحاد الأفريقي مسألة لا تتعلق بالسياسات والتكامل الوظيفي، فهذه مسألة حسمت بالفعل، وإنما ترتبط بترتيبات مؤسسية لإدارة عملية الشراكة الجديدة في إطار الهياكل القائمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي[٧].

٣٦- ينبغي إذن إحلال حوار استراتيجي عن طريق التشاور السنوي في أقرب وقت ممكن بين منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وينبغي أن يؤدي هذا الحوار، إلى جانب أمور أخرى، إلى تحديد ومتابعة إطار للتعاون المؤسسي فيما بين منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بما فيها أمانة الشراكة الجديدة (**انظر التوصية ١**).

---

(٧) E/59/206، الفقرة ٣١.

ثانياً – تمثيل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا

٣٧- لقد توسعت أنشطة منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا توسعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة بفعل التحديات الإنسانية والإنمائية التي تواجهها القارة والتي يعترف بها المجتمع الدولي. وينعكس هذا في أن أكثر من ٤٠ في المائة من حافظات أعمال الأمم المتحدة الحالية يُقدر أنها تتم في أفريقيا[٨]. وقد أبرزت مذكرة إحاطة أصدرتها مؤخراً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه على الرغم من أن قسماً كبيراً من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة يتم على الصعيد القطري، فإن البُعدين الإقليمي ودون الإقليمي قد شهدا زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة بسبب القضايا والمخاوف العابرة للحدود والإقليمية والعالمية التي تتطلب نُهجاً وردوداً إقليمية ودون إقليمية. ولذلك، تتزايد مشاركة هذه المنظمات في الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية، وتساندها في حالات كثيرة مكاتبها الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مقار بعض الوكالات.

٣٨- غير أن هذه المكاتب موجودة في بلدان مختلفة في جميع أنحاء القارة، وتكون لها تركيبة جغرافية تختلف باختلاف البلدان التي تغطيها. ولا توجد استراتيجية واضحة متفق عليها للتمثيل الإقليمي ودون الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة، تضع في اعتبارها، ضمن جملة أمور، الموقع والتركيبة الجغرافيين للمؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. ويقدم المرفق الأول مثالاً على مكاتب إقليمية ودون إقليمية في أفريقيا لعدد من منظمات الأمم المتحدة.

٣٩- إن تعدد وتفتت الوجود والتمثيل الإقليميين ودون الإقليميين لمنظمات الأمم المتحدة في أفريقيا، مع اختلاف التركيبات الجغرافية، لما يُصعِّب تنسيق الأنشطة فيما بينها، أو تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج وأنشطة إقليمية ودون إقليمية مشتركة بطريقة متسقة وتعاونية. كما أن ذلك يُصعِّب على الجهات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتعامل معها الاتصال بها من أجل طلب المساعدة التقنية المتكاملة، بما في ذلك ممارسات بناء القدرات، التي تكون الهيئات والمؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في أمس الحاجة إليها. وبالفعل، فقد أكد الأمين العام مؤخراً الحاجة إلى زيادة التعاون فيما بين الوكالات في مجال جهود بناء القدرات، بدلاً من اتباع نهجٍ قطاعي المنحى لدعم هذه المؤسسات[٩].

٤٠- وعلاوة على ذلك، فأثناء الاستعراض الشامل الأخير الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، طلبت الجمعية العامة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولجانها الإقليمية، وسائر الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، أن تعتمد نُهجاً قائمة على مزيد من التعاون لدعم المبادرات الإنمائية على المستوى القطري، عن طريق تحسين آليات الحصول على القدرات التقنية لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي[١٠].

٤١- كما شجعت الجمعية العامة الوكالات الإنمائية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على السعي إلى تحسين الفرص إلى أقصى حد لمواجهة تحديات التنمية على أساس إقليمي ودون إقليمي، مع التسليم بأهمية إسهام التعاون الإقليمي

---

(٨) ECA/OPC/RCM.04/2، ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(٩) E/AC.51/2004/6، الفقرة ٦٩.

(١٠) قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الفقرة ٧٦.

في التنمية الوطنية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، دعت الجمعية العامة مجالس إدارة منظمات مؤسسات المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة إلى إيلاء اعتبار أكبر وبشكل أكثر انتظاماً للبعدين الإقليمي ودون الإقليمي للتعاون الإنمائي، وتعزيز التدابير المتخذة لزيادة تكثيف التعاون فيما بين الوكالات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي[١١].

٤٢- ويدرك المفتشان أن بعض المكاتب الإقليمية القائمة التابعة لمنظمات الأمم المتحدة ظلت تضطلع بأدوارها بهدف دعم مهام وأهداف منظماتها. كما أنهما يدركان أن نطاق ولايتها وأنشطتها ومناط تركيزها يختلفان بطبيعة الحال من منظمة إلى أخرى. وعلاوة على ذلك، فهما يعلمان أن لبعض الهيئات والمؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية عضوية جغرافية متداخلة.

٤٣- ومع ذلك، يعتقد المفتشان أنه لا بد من إجراء دراسة عند هذه المرحلة عن المكاسب التي يمكن تحقيقها من إنشاء محاور و"محاور فرعية" إقليمية لتمثيل منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، باعتبار ذلك جزءاً من استراتيجية متضافرة للوجود في أفريقيا. وينبغي أن يُسترشد في هذه الدراسة بالمبادئ التوجيهية المتصلة بالسياسات التي وفرتها الجمعية العامة، وبالحاجة إلى تدعيم الترتيبات المؤسسية التي وضعتها الأمم المتحدة لدعم البرامج والأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. ومن شأن هذا أن ييسر إقامة الروابط بين مختلف مستويات التنسيق والتعاون التي توفرها الأمم المتحدة في القارة، وتوضيح أدوار العناصر الفاعلة المشاركة في الأنشطة على تلك المستويات (**انظر التوصية ٢**).

---

(١١) المرجع السابق، الفقرتان ٧٧ و٧٨.

ثالثاً – نهج المجموعات بوصفه آلية للمشاورات الإقليمية

٤٤- أكد الأمين العام أن تعزيز اجتماع التشاور الإقليمي يتسم بأهمية حاسمة في ضمان أوجه التكامل وتجنب الازدواجية في عمل منظومة الأمم المتحدة[١٢]. وشدد على أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعزيز اتساق وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة، ولا سيما من حيث بناء جوانب التآزر عبر مختلف المجموعات المواضيعية، وتعزيز التعاون الشامل لعدة قطاعات[١٣]. وفي تقييم قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى اجتماع التشاور الإقليمي السادس الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٤، حاولت اللجنة أيضاً تحديد التحديات الأخرى التي يواجهها ترتيب المجموعات[١٤].

٤٥- ولذلك يركز المفتشان في هذا الفصل على إبراز التحديات والقيود كما لاحظاها وبحثاها ودعماها من خلال مقابلاتهما، بغية اقتراح تدابير محددة لمعالجتها.

٤٦- ويبين التقييم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال اجتماع التشاور الإقليمي السادس ظهور مخاوف إزاء نهج ترتيبات المجموعات الحالية بكامله من أجل قيام وكالات الأمم المتحدة بتقديم دعم فعال للشراكة الجديدة[١٥]. وفي النهاية، أيَّد الاجتماع ترتيبات المجموعات المواضيعية الحالية بوصفها أفضل آلية لتضافر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ الشراكة الجديدة[١٦].

٤٧- ورغم هذا التأييد استمر عدد من المسؤولين في الإعراب للمفتشين عن تشككهما في جدوى ترتيبات المجموعات بوصفها ميراثاً تخلف عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا، ويحتاج إلى المزيد من الاستعراض والتكييف مع أولويات الشراكة الجديدة. ويعتقد المفتشان أنه لكي يستفيد الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أي استعراض أو تحسين لتكيفها مع المجموعات، فينبغي لهذا الاستعراض أن يضع المنظومة في موقع يجعلها تقدم دعماً أفضل للتنمية في أفريقيا وللمؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. ولذلك ينبغي أن يكون جزءاً ونتاجاً للحوار الاستراتيجي المنادى به في التوصية ١ من هذا التقرير (**انظر التوصية ٣**).

٤٨- وإلى أن يتحقق ذلك، يمكن أن يستفيد ترتيب المجموعات الحالي من تدابير خاصة لتحسين فعاليته وتأثيره، كما هو مبيَّن أدناه.

---

(١٢) E/AC.51/2004/6، الفقرة ٧٠.

(١٣) المرجع السابق، الفقرة ٦٨.

(١٤) "Assessment of the UN system support to NEPAD: Rethinking the collective approach", ECA/OPC/RCM.04/2 dated 8 July 2004.

(١٥) المرجع السابق، الفقرة ١٤.

(١٦) "Summary discussions of the sixth regional consultations of UN agencies working in Africa", ECA/OPC/RCM.04 dated 30 August 2004, para. 17.

المسائل التنظيمية

٤٩- بلغت المفتشين مخاوف تنظيمية الطابع فيما يتعلق بجدول أعمال اجتماعات التشاور الإقليمي ومختلف المجموعات، والجداول الزمنية لهذه الاجتماعات. فعلى سبيل المثال، لم يتضح بعد المجال الذي ستركز عليه أعمال وأنشطة غالبية المجموعات، مع نزوع بعض المنظمات إلى الاهتمام بالقضايا المعيارية، بينما تؤكد منظمات أخرى على الجوانب التنفيذية. وعلاوة على ذلك، لم يتسن ضمان إشراك أمانة الشراكة الجديدة في أعمال المجموعات والمجموعات الفرعية، بسبب مسائل تنظيمية وأخرى تتعلق بقدرات المنظمات. ولذلك، فلا وجود لما هو مرغوب فيه من نهج يستند إلى الطلب ومن ملكية أفريقية لأعمالها. ولوحظ أيضاً أن سنة قد مرت بين عقد الاجتماع الخامس والاجتماع السادس للتشاور الإقليمي.

٥٠- ومن الأمور المهمة أن عدم الاتساق في التمثيل (كأن يمثل مسؤول جديد ومختلف وكالات بعينها)، في اجتماعات التشاور الإقليمي يبدو أيضاً وكأنه أحد المسائل التنظيمية التي تبطئ أعمال المجموعات. ولذلك، فقد آن الأوان لكي تنظر الوكالات بجدية في الحاجة إلى تعيين مسؤول (ومسؤول مناوب أو أكثر) يضطلع بدور رئيسي في التنسيق داخل منظماتها، من أجل تناول المسائل الخاصة المتصلة بالتشاور الإقليمي. وبالنظر إلى مكانة الشراكة الجديدة الكبيرة في أعمال وكالات الأمم المتحدة، فيمكن أن يتضمن التمثيل أيضاً مسؤولين من الوكالات المسؤولة عن تنسيق الأنشطة المحددة المتصلة بالشراكة الجديدة. ومن شأن هذا النهج أن يضمن الاستمرارية على صعيد التمثيل، وأن يساعد كذلك في ضمان تزايد الخبرة والذاكرة المؤسسية بين ممثلي الوكالات المعنية (**انظر التوصية ٤**).

٥١- ويرحب المفتشان بالقرار المتخذ أثناء اجتماع التشاور الإقليمي السادس بعقد مشاورات إقليمية مرتين في السنة قبل انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي وبعده. غير أنهما أكدا أنه لا بد لكل مجموعة من أن تتخذ قرارات تنظيمية مماثلة بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائها الرئيسيين من المؤسسات الأفريقية فيما يتعلق بعقد اجتماعاتها بصورة دورية. فمن شأن ذلك أن يوفر الاتساق والقابلية للتنبؤ تجاه الجداول الزمنية للاجتماعات، ويدرأ تداخل الاجتماعات وتزايد الأعباء على قدرة أمانة الشراكة الجديدة ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة في عدة مجموعات ومجموعات فرعية، ويضمن اتباع نهج يستند إلى الطلب في أعمال المجموعات.

٥٢- وفي واقع الأمر، لقد بُلغ المفتشان بمخاوف ذات طابع تنظيمي فيما يتعلق بجدول أعمال اجتماعات التشاور الإقليمية واجتماعات مختلف المجموعات وجداولها الزمنية. ولا بد إذن من توفير الاتساق والقابلية للتنبؤ تجاه اجتماعات المجموعات، بأسلوب يضمن عدم إرهاق الطاقة المحدودة لمنظمات الأمم المتحدة وشركائها الأفارقة المعنيين المشاركين والمهتمين بأنشطة أكثر من مجموعة واحدة بسبب عقد اجتماعات متداخلة (**انظر التوصية ٥**).

٥٣- وفيما يتعلق بأعمال المجموعات وأنشطتها، لاحظ المفتشان أن القيمة المضافة الرئيسية الناتجة عن ترتيب المجموعات دعماً للشراكة الجديدة وتنمية أفريقيا ينبغي أن تكون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. غير أنه لو أريد لهذه القيمة المضافة أن تكون حقيقة، لصار لزاماً على المجموعات أن تتجاوز كونها مجرد منتديات للمناقشة وتبادل المعلومات، كما هي الحال في معظمها. ويعتقد المفتشان اعتقاداً راسخاً أن هذه القيمة المضافة الملموسة يمكن أن تتحقق بتركيز العمل الذي تضطلع به كل مجموعة على عدد قليل من البرامج والمشاريع الإقليمية ودون الإقليمية التي تنفذها الأمم المتحدة، على أن يبت فيها أثناء المشاورات مع أمانة الشراكة الجديدة والشركاء المؤسسين الأفارقة الآخرين (**انظر التوصية ٦**).

٥٤- والواقع، كما هو مبين في التقييم الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة[١٧]، تشير الدروس المستفادة إلى أن تقدماً قد أُحرز حين قام عدد ضئيل من الوكالات الملتزمة بتجميع مواردها حول مشاريع/برامج مشتركة مختارة تلبي احتياجات الشراكة الجديدة، لا برامج العمل الخاصة بكل وكالة. وعلاوة على ذلك، فقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تكثف جهودها لوضع برامج مشتركة وتنفيذها دعماً للشراكة الجديدة على الصعيد الإقليمي.

٥٥- ويدرك المفتشان أن مثل هذا النهج يتطلب تحولاً كبيراً في طريقة تخطيط منظمات الأمم المتحدة لبرامجها وميزانياتها. وقد أبلغ في هذا الصدد بأن بعض الوكالات كانت غير قادرة على معرفة حجم النسبة المئوية من مواردها التي يجري إنفاقها أو توزيعها فيما يتصل بأولويات وأهداف الشراكة الجديدة[١٨]. وهذا يعبر إلى حد ما عما لوحظ من أن العديد من منظمات الأمم المتحدة تنظر إلى الشراكة الجديدة بوصفها رؤية لتنمية أفريقيا وإطاراً سياساتياً واسعاً لهذا الغرض. ومن هنا جاء الاقتناع السائد بين هذه المنظمات بأن البرامج والأنشطة القائمة والجارية حالياً في أفريقيا، وإن كانت قد اعتُمدت قبل خروج الشراكة الجديدة إلى حيز الوجود، تفي بالفعل بأهداف وأولويات الشراكة الجديدة.

٥٦- وفي حين أن المفتشين اعترفا بأن ذلك قد يكون حقيقياً إلى حد كبير، إذا ما أخذ في الاعتبار أن مبادرة الشراكة الجديدة تسترشد بالأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، فهما يشددان على ضرورة مواءمة البرامج والموارد مع أولويات الشراكة الجديدة مواءمة واضحة يمكن تتبعها، كما دعت إلى ذلك الجمعية العامة[١٩]. كما يؤكد المفتشان ضرورة اتباع نهج مبتكرة لتعبئة وتوفير موارد تلبي الاحتياجات الخاصة للشراكة الجديدة. وبعبارة أخرى، يود المفتشان التأكيد بشدة على أهمية حمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير واعية لضمان توجيه الدعم المقدم إلى الشراكة الجديدة بصفة رئيسية نحو تنفيذ بعض البرامج/المشاريع المحددة المبينة في خطة عمل الشراكة الجديدة وأهداف هذه الشراكة، بدلاً من العمل على دعم مشاريع معزولة تنفذ على الصعيد القطري ولا علاقة لها بالشراكة الجديدة.

٥٧- وفي هذا السياق، يوصي المفتشان بتخصيص نسبة مئوية دنيا (من ١٠ إلى ١٥ في المائة مثلاً) من الموارد الإجمالية لكل منظمة من منظمات الأمم المتحدة المخصصة للبرامج والأنشطة في أفريقيا، بصورة صريحة لرنامج وميزانية المنظمة المحددين للبرامج/المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية المشتركة الخاصة بالمجموعات. ولمجلس الرؤساء التنفيذيين أن يحدد النسبة المئوية الدقيقة لضمان الاتساق عبر منظومة الأمم المتحدة (**انظر التوصية ٧**).

---

(١٧) "Assessment of the UN system support to NEPAD: Rethinking the collective approach", ECA/OPC/RCM.04/2 dated 8 July 2004, para. 15.

(١٨) يقوم أحد القطاعات في اليونسكو بمحاولة معرفة الموارد المنفقة على أولويات الشراكة الجديدة. غير أن هذه المحاولات لا يمكن تطبيقها في القطاعات الأخرى داخل اليونسكو.

(١٩) قرار الجمعية العامة ٧/٥٧.

رابعاً – دور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

٥٨- إن الحاجة إلى تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ممارسة دورها الرائد في تنسيق أعمال وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا، كما دعا إلى ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٨/٤٦ (المرفق الثالث، الفقرة ١٣)، وإلى التحوُّل من مجرد جهة تدعو إلى عقد مشاورات إقليمية إلى جهة تتولى التنسيق الاستراتيجي، لا يمكن أن تُستوفى حقها. ولقد شدَّد غالبية المسؤولين الذين التُقي بهم، بمن فيهم مسؤولون من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بصورة متناغمة على أهمية هذه المسألة. غير أن دور "التنسيق" الرئيسي داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كان، حين أُوفد المفتشان في بعثتهما إلى اللجنة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، يقع على عاتق مسؤول واحد من مكتب تنسيق السياسات والبرامج التابع للجنة، وهو يُعرف أيضاً بأنه وحدة تنسيق خاصة. ويرى المفتشان أنه لا يمكن أن يُتوقع من شخص واحد أن يؤمِّن بمفرده تعاوناً وتنسيقاً فعالين فيما بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، فهذا أمر قد يتطلب، في جملة أمور أخرى، المشاركة في اجتماعات متعددة مشتركة بين الوكالات بشأن تنمية أفريقيا.

٥٩- وبالتالي، ولتمكين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الاضطلاع بدورها بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة، يعتقد المفتشان اعتقاداً راسخاً أنه لا بد من توفير موارد بشرية إضافية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الانتداب من وكالات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى، بما في ذلك من المقر. ومن شأن هذا التعزيز أن يمكِّن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تحسين عملية الاتصال بكافة وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا وبالمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها بالطبع الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة. كما أن من شأنه تمكين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تنسيق وتدعيم وتوجيه عمليات الإبلاغ من الجهات الداعية إلى عقد اجتماعات المجموعات، بما في ذلك لأغراض الإبلاغ على صعيد المقر (انظر الرسم البياني في الشكل ١ أدناه).

٦٠- وسيستلزم تعزيز مكتب تنسيق السياسات والبرامج لهذا الغرض موظفَيْن إضافيَيْن من الفئة ف-٤. وعليه، تقرر أن يكون التوصيف الوظيفي للموظفَيْن المطلوبَيْن على النحو التالي: أن يُعهد إلى أحدهما بمهمة ومسؤولية العمل كحلقة وصل بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وكافة وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا؛ وأن يعمل الآخر كحلقة وصل بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وكافة المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة. أما الوظيفة الحالية، فينبغي ترقيتها إلى الرتبة ف-٥، على أن يضطلع شاغلها بمهام رئيس عام للوحدة، يُشرف على كافة جهود التنسيق بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وممثلي كافة وكالات الأمم المتحدة، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة (**انظر التوصية ٨**).

٦١- وهناك حاجة واضحة إلى أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتعزيز رصد وتحليل أعمال وأنشطة المجموعات. وينبغي تحديد أوجه التآزر والتكامل بطرق منها عقد اجتماعات مع الجهات الداعية إلى عقد اجتماعات المجموعات وفيما بين هذه الجهات، والتشاور مع المنظمات الأخرى. وينبغي بذل جهد يهدف إلى إعداد مبادئ توجيهية لإدماج المسائل الشاملة لعدة قطاعات (مثل نوع الجنس، وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) في صلب أنشطة كافة المجموعات، وذلك بالتشاور مع الوكالات الأخرى.

٦٢- وعلاوة على ذلك، فقد أعرب مسؤولون من وكالات الأمم المتحدة عن تخوفهم وعن اختلاط الأمر عليهم إلى حد ما فيما يتعلق بطلبات الإبلاغ المتعدد، الذي يضم الإبلاغ من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومجلس الرؤساء التنفيذيين. وقد نتج عن هذا إلى حد كبير عملية من "القص واللصق" لفرادى الأنشطة الداعمة للشراكة الجديدة، بدلاً من التعبير عن صورة إجمالية تحليلية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولذلك، هناك حاجة أيضاً إلى تنسيق الإبلاغ من الجهات الداعية إلى عقد اجتماعات المجموعات، بدلاً من فُرادى الوكالات، قبل إرسال التقارير إلى المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومجلس الرؤساء التنفيذيين لإبلاغ الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن شأن هذا أن يمنع بعضاً من ازدواج الجهود داخل وكالات الأمم المتحدة، وأن يقلل أيضاً إلى أقصى درجة أي شبهة لعرقلة دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا وعلاقتها بهذه الوكالات.

٦٣- والأهم من ذلك هو أنه بما أن الشراكة الجديدة تشكِّل مبادرة يقودها ويمتلكها ويديرها الاتحاد الأفريقي، ولضمان ملكية أفريقيا لبرنامج الشراكة الجديدة، يرى المفتشان أنه لا بد من أن يشترك في رئاسة كافة الاجتماعات التي توجَّه الدعوة إلى عقدها في إطار ترتيب المجموعات الممثّلان عن مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة. وينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضطلع بدور الأمانة لكافة اجتماعات المجموعات، وأن توفِّر آلية متابعة للتنفيذ الفعال لكافة القرارات المتخذة (**انظر التوصية ٩**).

٦٤- ومن الواضح أن تنفيذ المهام والتدابير المذكورة أعلاه بوصفها وسائل مقترحة لتحسين فعالية وكفاءة ترتيب المجموعات الحالي سيتطلب موارد كافية على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن توفرها. وستكون هناك حاجة في هذا الصدد إلى الدعم من منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بوصفها المستفيد الرئيسي من تحسين التنسيق، فضلاً عن الجهات المانحة الأخرى. وفي هذا السياق، يرحِّب المفتشان بالقرار المتخذ في اجتماع التشاور الإقليمي السادس بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدعم من الوكالات الأخرى، بتعزيز ترتيباتها المؤسسية لتقديم أفضل ما يمكن تقديمه من دعم لأعمال المجموعات. وينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقريراً إلى الجمعية العامة بشأن التدابير الخاصة التي تتخذها لتعزيز قدرتها على التنسيق دعماً للشراكة الجديدة ولتحسين فعالية وكفاءة ترتيب المجموعات، مع الأخذ في الحسبان التدابير المقترحة في هذا التقرير (**انظر التوصية ١٠**).

الشكل ١

رسم بياني:

دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا دعماً للشراكة الجديدة

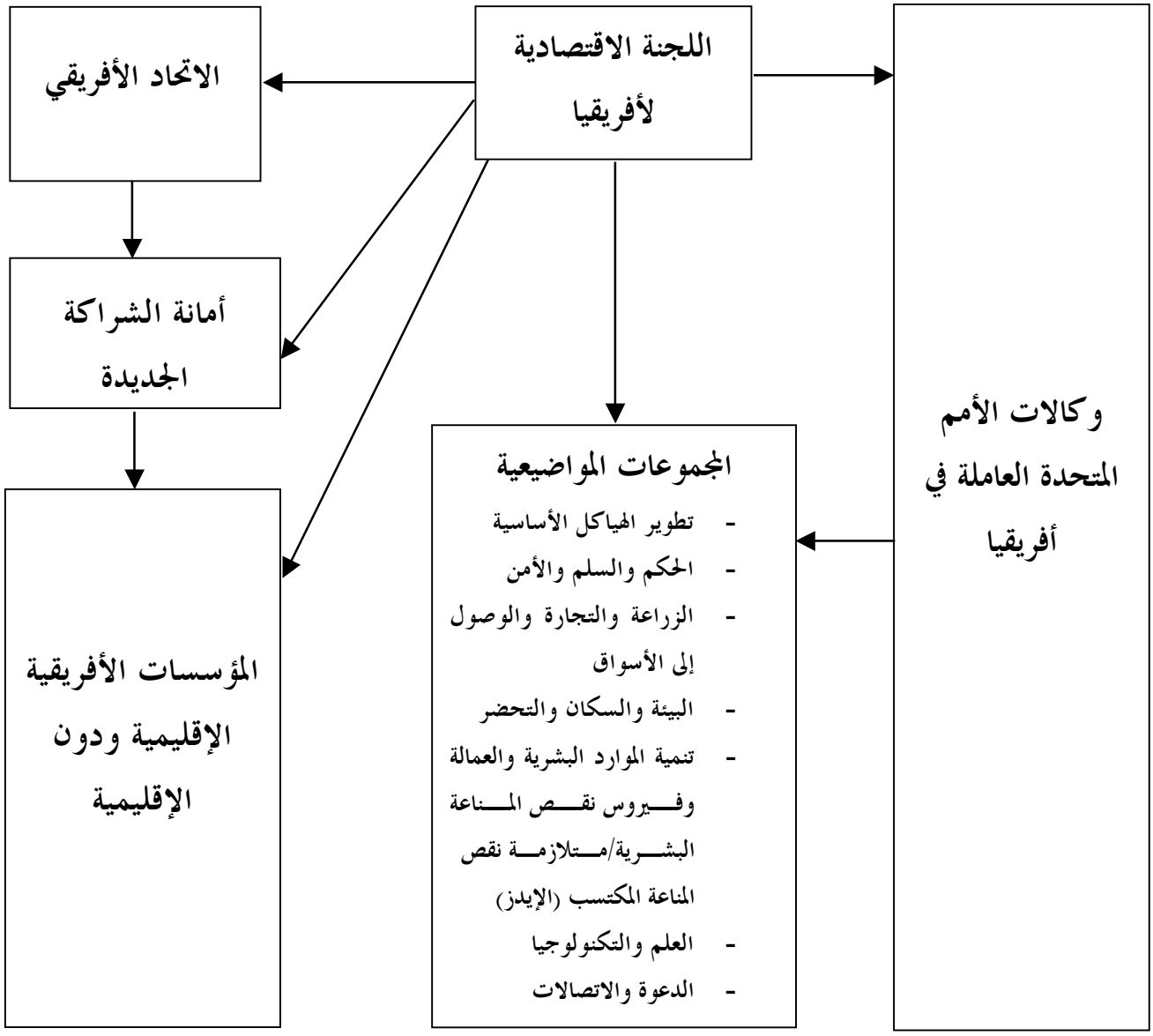

خامساً – دور مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

٦٥- يضطلع مجلس الرؤساء التنفيذيين، وذلك بصفة رئيسية من خلال اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، بالإشراف المتصل بالسياسات، كما أنه يقدم توجيهات واسعة النطاق لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال دعم الشراكة الجديدة. وفي عام ٢٠٠٤، أعرب مجلس الرؤساء التنفيذيين عن اعتزامه تكريس واحدة من دوراته المقبلة لإجراء استعراض متعمق لدعم النظام من أجل تنمية أفريقيا، مع التركيز على جملة أمور منها المسائل المتعلقة بترتيب المجموعات(٢٠).

٦٦- ويرحِّب المفتشان بما يعتزم مجلس الرؤساء التنفيذيين إجراءه. وهما يعتقدان أن منظومة الأمم المتحدة ستستفيد من وجود توجيهات أكثر دقة فيما يتعلق بالسياسات من أجل تعزيز التنسيق والتعاون عن طريق ترتيب المجموعات، والأهم من ذلك أن هذا سيحسِّن دعمها لتنمية أفريقيا. والمفتشان على يقين من أن مجلس الرؤساء التنفيذيين سيأخذ بعين الاعتبار الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير أثناء مداولاته المقبلة بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة، ولا سيما فيما يتصل بالتوصيات من ٢ إلى ٦ من هذا التقرير.

---

(٢٠) انظر E/2004/67، الفقرتان ٣٢ و٣٣.

المرفقات

المرفق الأول

أمثلة على الوجود الإقليمي ودون الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا: (البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيدو، وبرنامج الأغذية العالمي)

المنظمة	*البرنامج الإنمائي*	*اليونيسيف*	*اليونسكو*	*منظمة الصحة العالمية*	*اللجنة الاقتصادية لأفريقيا*
عدد المناطق	٣	٣	٤	٢	٥
اسم المناطق	١- الدول العربية ٢- غرب ووسط أفريقيا ٣- شرق أفريقيا وأفريقيا الجنوبية	١- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢- غرب ووسط أفريقيا ٣- شرق أفريقيا وأفريقيا الجنوبية	١- المكتب الإقليمي للتعليم في الدول العربية ٢- المكتب الإقليمي للعلوم في الدول العربية ٣- المكتب الإقليمي للتعليم في أفريقيا ٤- المكتب الإقليمي للعلوم في أفريقيا	١- شرق البحر الأبيض المتوسط ٢- أفريقيا	١- وسط أفريقيا ٢- شرق أفريقيا ٣- شمال أفريقيا ٤- أفريقيا الجنوبية ٥- غرب أفريقيا
موقع المكاتب الإقليمية	١- بيروت، لبنان ٢- داكار، السنغال ٣- جوهانسبورغ، جنوب أفريقيا	١- عمّان، الأردن ٢- داكار، السنغال ٣- نيروبي، كينيا	١- بيروت، لبنان ٢- القاهرة، مصر ٣- داكار، السنغال ٤- نيروبي، كينيا	١- القاهرة، مصر ٢- برازافيل، الكونغو	١- ياوندي، الكاميرون ٢- كيغالي، رواندا ٣- طنجة، المغرب ٤- لوساكا، زامبيا ٥- نيامي، النيجر
البلدان المشمولة	(الأردن)، (الإمارات العربية المتحدة)، (البحرين)، (البرنامج الفلسطيني)، تونس، (الجمهورية العربية السورية)، جيبوتي، الجزائر، السودان، الصومال، (العراق)، (الكويت)، (لبنان)، ليبيا، مصر، المغرب، (المملكة العربية السعودية)، (اليمن) (٨)	١- *(الأراضي الفلسطينية المحتلة)*، *(الأردن)*، *(الإمارات العربية المتحدة)*، *(البحرين)*، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، *(جمهورية إيران الإسلامية)*، *(الجمهورية العربية السورية)*، جيبوتي، السودان، *(العراق)*، *(عمان)*، *(قطر)*،	المكاتب الإقليمية المذكورة أعلاه مكاتب أحادية القطاع. ولليونسكو أيضا ١٢ مكتباً جامعاً متعدد التخصصات (أديس أبابا، وأكرا، وباماكو، ودار السلام، وداكار، والرباط، والقاهرة، وليبرفيل، ونيروبي، وهراري، وويندهوك، وياوندي) يغطي كل منها ما بين ثلاثة وثمانية بلدان.	١- *(الأردن)*، *(أفغانستان)*، *(الإمارات العربية المتحدة)*، *(باكستان)*، *(البحرين)*، تونس، جيبوتي، *(جمهورية إيران الإسلامية)*، *(الجمهورية العربية السورية)*، السودان،	١- تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو

المنظمة	البرنامج الإنمائي	اليونيسيف	اليونسكو	منظمة الصحة العالمية	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
	٢- بنن، بوركينا فاسو، *بوروندي**، تشاد، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، *جمهورية تنزانيا المتحدة**، *جمهورية الكونغو الديمقراطية**، الرأس الأخضر، *رواندا**، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، *كينيا**، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا ** بلدان يغطيها مرفق البيئة العالمية* ٣- إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بوتسوانا، بوروندي، جزر سيشيل، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، *جيبوتي**، رواندا، *السودان**، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، *الصومال**، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا ** بلدان غير أعضاء في المكتب الإقليمي لأفريقيا، تتعاون بشأن بعض المبادرات*	*(الكويت)*، *(لبنان)*، مصر، المغرب، *(المملكة العربية السعودية)*، *(اليمن)* (٧) ٢- بنن، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا ٣- إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بوتسوانا، بوروندي، جزر سيشيل، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، الصومال، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا		الصومال، *(العراق)*، *(عمان)*، *(قطر)*، *(الكويت)*، *(لبنان)*، ليبيا، مصر، المغرب، *(المملكة العربية السعودية)*، *(اليمن)* ٢- جميع البلدان الأفريقية الأخرى.	٢- إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوروندي، جزر سيشيل، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، الصومال، كينيا، مدغشقر ٣- تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، السودان، مصر، المغرب، موريتانيا ٤- أنغولا، بوتسوانا، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا ٥- بنن، بوركينا فاسو، توغو، الرأس الأخضر، السنغال، سيراليون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، كوت ديفوار، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا

المنظمة	*برنامج الأمم المتحدة للبيئة*	*اليونيدو*	*برنامج الأغذية العالمي*
عدد المناطق	١	٢	٣
اسم المناطق	المكتب الإقليمي لأفريقيا	١- أفريقيا ٢- الدول العربية الأفريقية	١- أفريقيا الجنوبية (إدارة العمليات في جوهانسبورغ) ٢- شرق أفريقيا والقرن الأفريقي (إدارة العمليات في كمبالا) ٣- غرب أفريقيا ووسط أفريقيا (إدارة العمليات في داكار)
موقع المكاتب الإقليمية	نيروبي، كينيا		١- جوهانسبورغ، جنوب أفريقيا ٢- كمبالا، أوغندا ٣- داكار، السنغال
البلدان المشمولة	إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، توغو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زمبابوي، السنغال، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مصر، موريتانيا، ناميبيا، النيجر، نيجيريا.	١- إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، جزر سيشيل، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سوازيلند، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا. ٢- تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جيبوتي، السودان، الصومال، مصر، المغرب،	١- أنغولا، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا. ٢- إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوروندي، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، السودان، الصومال، الكونغو، كينيا. ٣- بنن، بوركينا فاسو، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر.

ملاحظة: البرنامج الإنمائي بصدد إنشاء شبكة لمراكز الخدمات الإقليمية، ستستوعب مهام مرافق الموارد دون الإقليمية السابقة وستتولى إدارة البرامج الإقليمية ذات الصلة.

المرفق الثاني

أمثلة على الجماعات الاقتصادية الإقليمية
(الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)

المنظمة	*الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا*	*الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا*	*اللجنة الاقتصادية لأفريقيا*	*الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي*	*الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية*	*السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي*
عدد الأعضاء	١٥	١١	٣	١٤	٧	٢٠
المهمة	كان الهدف الرئيسي من تشكيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هو تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المتقاسمة، لتشكيل منطقة اقتصادية موحدة في غرب أفريقيا. ثم وُسع نطاقها فيما بعد ليشمل التفاعلات الاجتماعية - السياسية والتنمية المتبادلة في المجالات ذات الصلة.	تهدف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ورفع مستوى معيشة السكان، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال تنسيق التعاون. وتتمثل غايتها النهائية في إنشاء سوق مشتركة لوسط أفريقيا.	تهدف اللجنة الاقتصادي لأفريقيا إلى توسيع وتعميق التعاون فيما بين الدول الشركاء في مجالات من بينها كل من المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من أجل صالحهم جميعا.	يتضمن البرنامج العام للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ما يلي: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمنصف، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية؛ وتعزيز القيم والنظم السياسية المشتركة؛ وتدعيم وصون الديمقراطية والسلم والأمن.	تتمثل ولاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تنسيق جهود الدول الأعضاء في المجالات التي تحظى بالأولوية وهي التعاون الاقتصادي، والشؤون السياسية والإنسانية، والأمن الغذائي، وحماية البيئة.	أنشئت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي كمنظمة تضم دولاً مستقلة ذات سيادة، اتفقت على التعاون على تسخير مواردها الطبيعية والبشرية لخير جميع شعوبها. وبذلك، فإن لها سلسلة واسعة النطاق من الأهداف تتضمن أولوياتها بالضرورة تعزيز السلم والأمن في المنطقة.
موقع المقر	لاغوس، نيجيريا	ليبرفيل، غابون	أروشا، جمهورية تترانيا المتحدة	غابارون، بوتسوانا	جيبوتي	لوساكا، زامبيا

المنظمة	*الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا*	*الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا*	*اللجنة الاقتصادية لأفريقيا*	*الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي*	*الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية*	*السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي*
الأعضاء	بنن، بوركينا فاسو، توغو، الرأس الأخضر، السنغال، سيراليون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا – بيساو، كوت ديفوار، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا	أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو	أوغندا، جمهورية تترانيا المتحدة، كينيا	أنغولا، بوتسوانا، جزر سيشيل، سوازيلند، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا	إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، جيبوتي، السودان، الصومال، كينيا	إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بوروندي، جزر سيشيل، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، السودان، كينيا، مدغشقر، مصر، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا

المرفق الثالث

المجموعات/المجموعات الفرعية لمشاورات الأمم المتحدة الإقليمية بشأن الشراكة الجديدة

المجموعات (٧)	الأهداف	الجهة الداعية
تطوير الهياكل الأساسية **المجموعات الفرعية** **`١` الطاقة؛** **`٢` تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛** **`٣` النقل؛** **`٤` المياه والصرف الصحي**	**الطاقة:** تشغيل لجنة الطاقة الأفريقية ومساعدة الدول الأعضاء على تهيئة بيئة تمكينية لجذب المستثمرين. تكنولوجيات المعلومات والاتصالات: يتمثل الهدف الرئيسي، فيما يتصل بالأهداف الرئيسية للشراكة الجديدة، في تضييق الفجوة الرقمية بالاشتراك في تنفيذ خطة العمل القصيرة الأجل التي وضعتها الشراكة الجديدة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية. **النقل:** المساعدة في تنفيذ برنامج سياسات النقل في أفريقيا جنوب الصحراء، وفي تحرير الوصول إلى أسواق النقل الجوي في أفريقيا وفقا لقرار ياكوسوكرو. **المياه والصرف الصحي:** إنفاذ مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه التي انبثقت عن "رؤية أفريقا للمياه لعام ٢٠٢٥"، والمساعدة في مبادرات تطوير مستجمعات المياه.	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
الحكم والسلم والأمن **المجموعة الفرعية:** **الاستجابة الإنسانية والتعمير بعد انتهاء الصراع**	**الترويج لنهج قائم على الحقوق:** وتتضمن الأنشطة ما يلي: إنشاء إطار مشترك للترويج وتنفيذ نهج قائم على الحقوق على الصعيد الوطني، يتضمن قائمة بأفضل الممارسات؛ وتعزيز القدرات الرقابية في مجالات الدعوة والتنفيذ والرصد؛ واستعراض القوانين والأطر التشريعية، وقائمة بمختلف الشركاء لتقييم الثغرات في القدرات. **إنشاء برامج متكاملة لمنع المنازعات وإدارتها والإصلاح/التعمير بعد انتهاء الصراع، مع إيلاء عناية خاصة للاجئين والمشردين داخليا:** ويتضمن ذلك التخطيط المشترك لحالات الطوارئ، وترشيد مؤشرات الإنذار المبكر، وإيفاد بعثات تقييم مشتركة، والتخطيط المشترك للمبادرات التالية لفترات الصراع، بما في ذلك تعبئة الموارد. **تعزيز الحكم السليم:** وتتضمن الأنشطة ما يلي: دعم الشراكة الجديدة في وضع مؤشرات من أجل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في مجالات الحكم الثلاثة (المذكورة أعلاه)، وإقامة قدرات مشتركة لتيسير عمليات الاستعراض/التقييم الذاتي الوطني للأقران؛ وإنشاء إطار مشترك لتشجيع ملكية عملية الشراكة الجديدة على الصعيد الوطني؛ ودعم الحكم المحلي، وأنشطة لتعزيز قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الوطنية. *تنهضان بتعزيز وتنفيذ البرامج المتكاملة في البلدان الخارجة من الصراعات من أجل دعم التعمير والحفاظ على السلم والاستقرار كأولويتين رئيسيتين.*	البرنامج الإنمائي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

الـــزراعة والـــتجارة والوصـــول إلى الأسواق	**المساعدة في تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا الذي اعتمدته الشراكة الجديدة:** مساعدة أمانة الشراكة الجديدة عن طريق استصلاح الأراضي، وتشجيع الاستثمار في الإنتاج الزراعي، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الصعد دون الإقليمـــية، وإصلاح الأراضي وامتلاك الأراضي، وإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية الريفية، وتقليل الخسائر في فترة ما بعد الحصاد، وتعزيز مشاركة المرأة، وأنشطة تنظيم المشاريع، في المناطق الريفية وغيرها. **ضـــمان تحســـين فرص الوصول إلى الأسواق أمام الصادرات الأفريقية:** مساعدة البلدان الأفريقية في سياق مفاوضات ما بعد الدوحة، واقتراح وسائل لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام الصادرات الأفريقية، بما فيها المنتجات الغذائية والزراعية، وتقديم المســـاعدة لاستيفاء المعايير ،بما فيها الاشتراطات الصحية للإنسان والنبات، فضلا عن وضع المعايير، ودعم بناء القدرات في مجال تحلـــيل الـــتجارة في المزروعات والمفاوضات المتعلقة بها، والمساعدة في إزالة الاختناقات من جانب العرض، وزيادة القدرة على التوريد، وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. تنويع الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية: تقليل الاعتماد على السلع الأساسية وشروط الخسائر التجارية، وتثبيت الأسعار، بما في ذلك تدابير لإدارة العرض، وتعزيز القدرة التنافسية للسلع الأساسية الأفريقية في الأسواق الأفريقية والدولية، وتجهيز السلع الأساســـية الزراعية لإضافة القيمة، والتنويع الأفقي في منتجات دينامية توجد بها ميزة نسبية، وتنويع الأسواق أمام الشركاء غير التقليديين.	منظمة الزراعة والأغذية
البيئة والسكان والتحضر	تتمـــثل أهـــداف هذه المجموعة في مواجهة التحديات الناجمة عن النمو والحراك السكاني؛ والنمو السريع للمستوطنات البشرية، وتردي البيئة وتلوثها وانعدام الإحصاءات الديموغرافية.	مركـــز الأمـــم المـــتحدة للمستوطنات البشرية – الموئل
تنمية الموارد البشرية والعمالة وفيروس نقـــص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	تســـتند أهداف المجموعة إلى المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة، التي يتفق مضمونها مع الأهداف الإنمائية للألفية، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وإعلان أبوجا. مجالات الأولوية: - تمكـــين منظومة الأمم المتحدة من أن تسهم إسهاما منسقا ومتسقا في الشراكة الجديدة ومن التعجيل باعتماد أفضل ممارسات الشركاء، بما في ذلك تجميع المعونات، والدعم الطويل الأجل المستند إلى المساءلة المتبادلة؛ - تحديد مجالات الأولوية كأساس للعمل الجماعي على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ - إنشـــاء وتشـــغيل نظم رصد مشتركة تتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية ومبادئ الشراكة الجديدة من أجل استعراض الأقران والمساءلة المتبادلة؛ - استحداث آليات مؤسسية تكون همزة الوصل مع الشراكة الجديدة؛	اليونيسيف

المجموعات الفرعية: **`١` تنمية الموارد البشرية؛** **`٢` العمالة؛** **`٣` فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والصحة**	- تحديد مشروع تجريبي واحد على الأقل يتصل بالشراكة الجديدة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ توسيع نطاق اختصاصات مكتب الصحة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية ليضم دواعي قلق أخرى تتعلق بالقطاع الاجتماعي **تنمية الموارد البشرية:** تعزيز إدماج المنظور الجنساني في صلب كافة أنشطة المجموعات. **العمالة:** العمل مع المجموعات الأخرى بشأن الإجراءات المشتركة اللازمة لمعالجة تأثير هروب الأدمغة. **فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والصحة:** إدماج الفيروس/المتلازمة في كافة البرامج القطاعية للشراكة الجديدة.	منظمة الصحة العالمية/صندوق الأمم المتحدة للسكان
العلم والتكنولوجيا **المجموعة الفرعية:** **التعليم**	تعزيز الاتساق والتنسيق في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى خطة العمل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا للشراكة الجديدة. تعزيز البرمجة المشتركة والتنسيق والتعاون في أنشطة العلم والتكنولوجيا التي تجريها أفريقيا في إطار منظومة الأمم المتحدة. تعزيز النهج الدينامية والعملية المنحى من أجل دعم أنشطة الشراكة الجديدة في مجال العلم والتكنولوجيا. تعزيز التفاعل والتعاون مع الشراكة الجديدة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والأكاديميات، وشبكات المعارف، والأوساط العلمية، وأصحاب المصلحة الآخرين العاملين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا.	اليونسكو اليونسكو
الاتصالات والدعوة والتوعية	تعزيز زيادة الوعي بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة. توجيه رسالة متسقة بشأن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة. المساعدة في تعزيز الدعم الدولي المقدم إلى الشراكة الجديدة.	مكتب المستشار الخاص لأفريقيا